

## ندوة المرأة والتحديات المعاصرة<sup>(١)</sup>



□ السيرة الذاتية للمحاضر:

- فضيلة الشيخ الدكتور/ عبد الله بن وكيل الشيخ .
- حاصل على الدكتوراه عام ١٤٠٩هـ في السُّنة وعلومها من جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية .
- يعمل أستاذاً للدراسات العليا بقسم السُّنة وعلومها بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

---

(١) أقيمت مساء يوم الجمعة الثامن عشر من جمادى الآخرة سنة ١٤٢٩هـ الموافق الثالث والعشرين من شهر مايو سنة ٢٠٠٨م، ألقاها فضيلة الشيخ الدكتور/ عبد الله بن وكيل الشيخ، الأستاذ بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وأدارها الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز ابن إبراهيم العُمري.

- أشرف على عدد من رسائل الماجستير والدكتوراه في كلية أصول الدين، وكلية التربية للبنات بالرياض، وجامعة القصيم.
- شارك في الأسرة الوطنية بوزارة التربية والتعليم (أسرة التربية الإسلامية) لمدة أربع سنوات، كان في إحداها رئيساً للفريق.
- شارك في عدد من المؤتمرات خارج المملكة العربية السعودية في مصر وأمريكا وأفريقيا وآسيا وغيرها.
- شارك في الدورات الشرعية التي تقام خارج المملكة العربية السعودية في (أمريكا، البرازيل، سويسرا، إيطاليا، البوسنة والهرسك، أوزبكستان، اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، نيجيريا، غينيا كوناكري، السنغال).
- شارك في الإعلام في إذاعة الرياض وإذاعة القرآن الكريم والتلفزيون السعودي وبعض القنوات الفضائية كقناة المجد.
- شارك في الفتوى في برنامج الخط الساخن للفتاوى لموقع الإسلام اليوم. وفي برنامج يستفتونك في قناة دليل.
- عضو مجلس إدارة في عدد من المؤسسات والجمعيات العلمية والخيرية.

## □ السيرة الذاتية لمدير الندوة:



- الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز بن إبراهيم العمري
- مكان الميلاد وتاريخه: بريدة ١٣٧٦هـ.
- المؤهل العلمي: دكتوراه. تاريخه: ١٤٠٨هـ.

- مصدره: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - كلية العلوم الاجتماعية - الرياض.
- التخصص العام: تاريخ وحضارة إسلامية.
- التخصص الدقيق: النظم الإسلامية في عصر النبي ﷺ والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم.
- اللغات: الإنجليزية تحدثاً وكتابةً، وإماماً بسيطاً باللغة الألمانية.

## الأعمال:

- عضو المجلس البلدي بمدينة الرياض.
- أستاذ الدراسات العليا بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (سابقاً).

## الجمعيات والأعمال:

- عضو مجلس إدارة الجمعية التاريخية السعودية.
- عضو جمعية دراسات الشرق الأوسط الأمريكية.

- عضو اتحاد المؤرخين العرب .
- عضو اتحاد المؤرخين الخليجين .
- رئيس مجلس إدارة شركة المحفظة للوساطة والخدمات المالية .
- رئيس مجلس إدارة شركة وافي العالمية .
- عضو مجلس إدارة الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام .
- عضو مجلس إدارة شركة الأمة للأبحاث والدراسات
- شارك في العديد من المؤتمرات والندوات في أمريكا وأوروبا  
واستراليا ونيوزيلندا والعالم العربي .
- أدار العديد من الدورات العلمية في أمريكا وكندا وأستراليا  
و نيوزيلندا وآسيا .
- له ما يزيد على خمسة وثلاثين بحثاً منشوراً وعشرون كتاباً  
مطبوعاً، وهي :
- الفتوح الإسلامية عبر العصور .
- الولاية على البلدان في عصر الخلفاء الراشدين .
- الحرف والصناعات في الحجاز في عصر الرسول ﷺ .
- كتاب المغازي لابن أبي شيبه .
- أبو بكر بن أبي شيبه وآثاره التاريخية .
- أبعاد إدارية واقتصادية واجتماعية وتقنية في السيرة  
النبيهة .

- الأمن في حياة الأنبياء [عليهم السلام].
- انتخابات المجالس البلدية – تجربة ذاتية – الرياض .
- حضاريات في الفتوح الإسلامية .
- استراتيجيات مدنية وعسكرية من عصر الراشدين .
- مبادئ التخطيط والإدارة في السيرة النبوية .
- لوحات وطنية .
- القوى العالمية والمكايل .
- فضاءات ثقافية في العدل والتاريخ والإعلام .
- رسول الله وخاتم النبيين – دين ودولة ( ٥ أجزاء )
- الجزء الأول: علم السيرة النبوية، العالم والمصطفى، والوحي .
- الجزء الثاني: الاضطهاد والهجرة والتنمية .
- الجزء الثالث: إنّا فتحنا لك فتحاً مبيناً .
- الجزء الرابع: العالمية والدولة الإنسانية .
- الجزء الخامس: المعاشون للمصطفى ﷺ .
- مجلس الرياض البلدي من الداخل .



---

## كلمة الدكتور عبد العزيز العُمري

### مدير الندوة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى  
صحابه ومن والاه .

قبل أن نبدأ مقدمة المحاضرة وعنوان هذا اللقاء المبارك،  
دعوني أرحب باسمي شخصياً ونيابة عنكم بفضيلة الشيخ  
الدكتور عبدالله بن وكيل الشيخ عضو هيئة التدريس بجامعة  
الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

وموضوعنا لهذا اليوم كما تعرفون: المرأة والتيارات  
المعاصرة. المرأة قد يقول البعض هي نصف المجتمع، ولكن  
أيضاً هي السبب في وجود النصف الآخر، لا يوجد في نظر أي  
عاقِل من هي أولى بالتكريم منها من أي إنسان آخر، وبهذا أمرنا  
نبيينا الكريم ﷺ: ((أمك، ثم أمك، ثم أمك)) فكلنا والله  
الحمد ننتقل من ثوابتنا في هذا الأمر، الاهتمام بالمرأة، يأتي  
حقيقة كموضوع كوني تعيشه المجتمعات البشرية بمختلف  
تياراتها الفكرية وبما يدفعها من مذاهب وآراء وأفكار، كل

يحاول أن يجني مكاسب ذاتية لتياراته الفكرية من خلال طرح قضية المرأة.

فالمرأة كانت وما تزال مَرَكَبًا لأي من هؤلاء، فنحن أمام قضية كونية ليست خاصة بمجتمعنا في السعودية، ولا في العالم الإسلامي وحده، ولا في العالم العربي، بل هي قضية كونية عالمية، لا يمكن لأي مثقف تجاهلها، كيف ونحن في هذه الأيام، كثيراً ما نتعرض، وخصوصاً في مجتمع المملكة (حرسها الله)، لضغوط الإعلام العالمي حول قضية المرأة في السعودية أكثر من غيرها. تناسوا كثيراً من مشاكلهم في بلادهم، وكأن المشكلة الرئيسة عندهم هي ما يرتبط بقضية المرأة في السعودية وغيرها، حتى هوجمنا من كثير من جمعيات تزعم حقوق الإنسان وغيرها بهذه المزاعم الموجهة للمجتمع السعودي عامة حول قضية المرأة، ومن بني جلدتنا كذلك، فهل يا تُرى هم أرحم منا بالمرأة عندنا؟ وربما يقول بعضنا لماذا لا تترك الحديث عن المرأة للمرأة، هذا المجال موجود ولله الحمد، وكان يمكن أن يشاركنا بالصوت بعض الأخوات، لكن تعثر هذا الأمر لظروف المشاركات أنفسهن - واعتذارهن - في آخر لحظة، رغم ترتيب ذلك.

لعلنا كلنا نعلم أنه كان المحور الرئيس للقاء الثالث للحوار الوطني ما يرتبط بالمرأة ودورها في المجتمع والعمل، كان ذلك قبل حوالي أربع سنوات وكان محوراً رئيساً، ولعلنا جميعاً أبناء



بيئة واحدة، وكلنا يدرك أن مشروع تعليم المرأة الذي جرى قبل عقود عدة وبدء فيه في مجتمعنا كان من أكبر المشاريع وأكثرها نفعاً لهذا المجتمع المبارك سواء أكان في المجال التعليمي أو التربوي، نسأل الله سبحانه وتعالى أن يثبتنا على الهدى والرشاد، وأترك المجال الآن لشيخنا الجليل الدكتور عبدالله لتقديم المحاضرة:



---

## محاضرة: الدكتور عبد الله بن وكيل الشيخ

ثم تحدث الدكتور عبد الله بن وكيل الشيخ، وهو ضيف  
الأمسية، فقال:

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين، سيدنا  
محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.

أيها الإخوة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى  
وبركاته، وفي مفتح هذه اللقاء أشكر لأخي سعادة الدكتور  
عبد العزيز هذه الدعوة وقد ألزمني بالحديث عن هذا  
الموضوع مع إنني كنت لا أرغب أن يكون عنواناً باسمي  
أتحدث فيه كثيراً، بخاصة وأن هناك متخصصون في هذا  
الأمر ولهم عناية ودراية أكثر مني بكثير، ليس عن موضوع  
المرأة عموماً، بل عن المرأة هنا في مجتمعنا المحلي وإن كنا  
سندلف لهذا المجتمع من خلال البوابة العالمية، لأننا جزء  
من هذا العالم نتأثر به، ولعلي أبدأ الحديث بهذه المقدمة  
التي أراها لازمة وإن كانت معلومة.

أن من سنن الله في خلق البشر، خلق النوعين، الذكر والأنثى وهي حكمة إلهية جرى التنبيه عليها في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ [الليل: ٢]، وهي نعمة جليلة تسوق إلى تفكير واعتبار ومن ثم تقوى وازدلاف إلى الله سبحانه: ﴿بِأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ [النساء: ١].

عُدت هذه الآية في سياق آيات عظيمة يواجه بها الملحد مواجهة تسد عليه المعرفة وتذهب تكلف المعذرة ﴿خَلَقَ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى أَلَا هُوَ الْعَزِيزُ الْعَفُورُ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنْ الْأَنْعَامِ ثَمِينَةَ آزْوَاجٍ يَخْلُقْكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلَقًا مِنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَآذِنُوا لَهُمْ نُسُوفًا﴾ [الزمر: ٥].

وطبيعي أن هذه النعمة لن تتم ولن يظهر أثرها في الحياة إلا إذا انضم إلى الوجود أمران آخران هما ركنا الوجود المعنوي:

أولهما: تحديد المهام وتوزيع الأدوار في كبد الحياة وحركتها والإشارة إلى مثل ذلك في آيات كثيرة منها قول الحق: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١].

وثانيها: تحديد قيادة الأسرة التي تكونت بفعل هذه الزوجية وإلى هذه الإشارة في مثل قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾... [النساء: ٣٤].

لقد عاشت المرأة في مجتمعات المسلمين تحت هذه الرؤية الشرعية التي تجمع بين احترام المرأة وقيامها بدورها الذي لا يستطيع أحد القيام به، وكان عصر التجلي لسيادة مثل الإسلام في حياة المرأة منذ عصر النبوة وما بعدها في عهود ازدهار الإسلام والمسلمين، ثم أدركها ما أدرك الحياة العامة في مجتمعات المسلمين من جهل أو اعتداء، فلم تكن نشازاً في المجتمع يعيش المجتمع ازدهاره وتعيش تخلفه ولكنها تعيش مجتمعها بكل ألوان الطيف فيه، فما أنت واجد صورة تنقبض لها نفسك ألماً لما أدركها من إهانة إلا وتجد بجانبها صورة تهتز لها فرحاً لما تراه يُظلمها من تقدير واحترام، ولن يعمى عن هذه الصورتين المتناقضتين إلا من يقرأ بعين واحدة ويغمض الأخرى، على أن لكتاب السير والتاريخ وزراً وأجرأ من هذا كله، ولكن كما قيل: (كل ينفق من كيسه وكل إناء ينضح بما فيه).

وفي العصور المتأخرة يوم أن ضعفت شوكة المسلمين ودبّ الوهن في حياتهم وعادوا أتباعاً بعد أن كانوا قادة، ومستعمرين بعد أن كانوا أرباب فتوح، سرت أخلاق

المستعمرين في نسايتهم كما سرت في رجالهم أيضاً واستمروا التقليد، لا بل عشقوه، وأكثر من ذلك هم رأوا زينة الحياة وشرط التقدم وأمارة الوجود الحق الذي يقيم للإنسان وزنه وإنسانيته ويحفظ له جدّه وكرامته .

لقد تعرضت المرأة في الغرب التي – نجني العلقم بتقليدها – لتشيويه عظيم استمد قيمه من مبادئ الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م وما رافقها وأعقبها من جدل فلسفي وزخم حركي، وكانت هذه الدعوة نتيجة الظلم والحرمان والنظرة المهينة للمرأة باعتبارها كائناً نجساً ومختلفاً في إنسانيته ومصدراً للخطيئة وأصلاً للشرور. هذه ليست عبارات تروى بالمعنى لتحكي نظرة القوم، لكنها عبارات القوم أنفسهم .

وقد تعددت المدارس التي تقوّم رؤية فلسفية لشعار التحرير والمساواة على أن هذه الرؤى الفلسفية لم تكن بمعزل عن الحراك السياسي حيث تحولت قضايا المرأة إلى أداة صراع بين مختلف القوى في المجتمعات .

وعموماً، فقد مرّت التغيرات في حقل المرأة عبر ما يسمى بالحركة النسوية بمراحل :

الأولى: ركزت على حقوق المرأة السياسية والاقتصادية والقانونية والمدنية وذلك من أواخر القرن التاسع عشر وحتى مطلع القرن العشرين .

والمرحلة الثانية: خلال الأربعينات وحتى مطلع السبعينات من القرن العشرين حيث اتسعت مطالبها للوصول إلى المثلية المطلقة والمساواة الكاملة من دون تفريق على أي أساس كان جسدياً أو نفسياً أو عقلياً، حيث أكد دستور الأمم المتحدة وميثاقها المبرم في سان فرانسيسكو بتاريخ ٢٦/٦/١٩٤٥م على مبدأ عدم التفرقة بين الناس بسبب الجنس فجعل للرجال والنساء حقوقاً متساوية<sup>(١)</sup>.

وفي الستينات من القرن العشرين بدأت النزعة الأنثوية الراديكالية المتطرفة (Feminism) تبلور كحركة فكرية سياسية اجتماعية تسعى إلى تغيير بناء العلاقات بين الجنسين بل تتبنى الصراع بين الجنسين وعداءهما وتهدف إلى تقديم قراءة جديدة عن الدين واللغة والتاريخ والثقافة وعلاقات الجنسين، وحملت لواء هذه الدعوة عالمة النفس (لوسي إيريجاراي) التي أثارت الجدل حول مفهوم الاختلاف والطابع البيولوجي والاجتماعي مستعيرة قول النسوية الفرنسية (سيمون دور بوفوار) في كتاب الجنس الثاني «لا نخلق نساء بل نُصير نساء».

هذه الحركة كما يقول الدكتور عبد الوهاب المسيري: حركة التمركز حول الأنثى تصدر عن مفهوم صراعي للعالم حيث تتمركز الأنثى على ذاتها ويتمركز الذكر أبعد على ذاته

---

(١) الحركة النسوية في اليمن، ص ٢٣.

ويصبح تاريخ الحضارة البشرية تاريخ الصراع بين الرجل والمرأة وهيمنة الذكر على الأنثى ومحاولتها التحرر من هذه الهيمنة<sup>(١)</sup>.

لذا ينادي دعاة هذه الحركة النسوية في مرحلتها الأخيرة بالثورة على السلطة الذكورية بأشكالها كافة وإعادة صياغة كل شيء؛ التاريخ واللغة والمعرفة والثقافة والعلاقات الاجتماعية بل والطبيعة البشرية ذاتها كما تحققت عبر التاريخ، بل حتى الوصف الإلهي؛ فلقد أنزعج هؤلاء أن يكون الوصف الإلهي كما يقول هؤلاء ذكورياً ويريدون أن يكون هنالك إلهاً أنثوياً والعبادة بالله.

ويتبنى هذا الاتجاه الاستغناء المطلق عن الرجل بل مد استئصاله وتمركز العالم حول الأنثى حالمين بعالم من النساء فقط، كما تعبر عن ذلك المهندسة (كاميليا حلمي) المدير التنفيذي لمكتب اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل في القاهرة.

أما في عالمنا العربي فقد نشأت الحركة النسوية في عهد الاحتلال وظهرت كتيار مناهض له وكجزء من النضال الوطني في الوقت الذي كانت تستقي فيها وأفكارها وآلية عملها من خلفية المحتل الثقافية والحضارية. وانهقد أول مؤتمر للنساء العربيات في بيروت عام ١٩٣٨م وبعد ست سنوات تأسس الاتحاد النسائي العربي أي عام ١٩٤٤م في القاهرة بزعامة هدى

---

(١) المرجع السابق نفسه ص ٢٠.



شعراوي، ثم تلى ذلك الكتابات التأصيلية لهذا التيار في مثل كتاب «الوجه العاري للمرأة العربية» لنوال السعدواي وكتاب «دوائر الخوف.. قراءة في خطاب المرأة» لنصر حامد أبو زيد، وكتاب «أزمة المرأة في المجتمع الذكوري العربي» لبوعلي ياسين وغيرها<sup>(١)</sup>.

لقد كانت مصر مركز الدائرة في الحركة النسوية وإن كان قد تراجع دورها بعد ذلك ثم امتد أثر هذه الحركة إلى البلدان الأخرى، دول المغرب العربي، دول الخليج وهكذا.

ودراسة حركة التغريب تاريخياً في المنطقة تحتاج إلى تتبع دقيق واستقصاء حذر حيث يمكن أن تكون بعض الدعوات لها نصيب من الصواب في استنكارها لبعض الممارسات الاجتماعية، بل وبعض المغالطات في إلباس بعض الممارسات ثوب الشريعة والشريعة منها براء.

لكن التيار التغريبي في كل البلدان يتخذ استراتيجيات متحدة في المنطلقات وإن كانت تختلف في التفاصيل والجزئيات نظراً لخصوصيات البلدان وسيادة الشريعة فيها.

وفي مجتمعنا السعودي سنلاحظ أثر تفعيل تلك الاستراتيجيات بالقدر الذي يسمح به أو يمكن أن يتقبله مجتمع قام على سيادة الشريعة – والحمد لله –.

---

(١) المرجع السابق نفسه ص ٣٣.

وأول هذه الاستراتيجيات صياغة الدساتير والقوانين وفق رؤية التغريب، وقد يكون من العسير جداً في مثل المملكة العربية السعودية أن تغير الأنظمة بما يخالف الشريعة علناً ولكن يمكن أن يكون هناك صياغات مبهمة تهيئ التفسير الذي يريده من يركب موجة التغيير ولعل المثال الحي الذي ظهر في الأيام القريية يرسم صورة مثل هذه المحاولات.

لقد صدر نظام العمل والعمال بالمرسوم الملكي رقم (٢١/ م) وتاريخ ٦/٦/١٣٨٩هـ في فصله العاشر المسمى (تشغيل الأحداث والنساء في المادة الستين بعد المائة) (أحكام مشتركة) هذا النص: لا يجوز تشغيل المراهقين والأحداث والنساء في الأعمال الخطرة أو الصناعات الضارة كالألات في حالة دورانها بالطاقة والمناجم ومصانع الأحجار وما شابه ذلك . . . ولا يجوز في حال من الأحوال اختلاط النساء بالرجال في أمكنة العمل وما يتبعها من مرافق وغيرها. انتهى.

فلما صدر نظام العمل الجديد بالمرسوم الملكي رقم (٥١/ م) وتاريخ ٢٣/٨/١٤٢٦هـ حذف الجزء المتعلق بالمنع من الاختلاط في العمل وأحيل إلى المادة الرابعة في الباب الأول – التعريفات والأحكام العامة ونصها: يجب على صاحب العمل والعامل عند تطبيق أحكام هذا النظام الالتزام بمقتضيات أحكام الشريعة الإسلامية.

لقد كانت هذه حركة بالغة في الدهاء، فكان التبديل للمادة

رقم: ١٤٢٦ وتثار اليوم حملة إعلامية لإخراج مبدأ الاختلاط عن حكمه الشرعي ليكون حينئذ الاختلاط لا ينافي مقتضيات أحكام الشريعة.

وربما استقوى اتجاه التغريب بالضغط الخارجي لتغيير التشريعات كما سيأتي - إن شاء الله -.

وأما الإستراتيجية الثانية فهي الاستقراء بالضغط الخارجي لإحداث التغير الداخلي في المجتمع.

لقد بدأت قضية المرأة تأخذ صفة الأهمية منذ نشأت الأمم المتحدة.

ولقد كانت المملكة إحدى الدول الموقعة على اتفاقية (سيداو) ويحسن أخذ فكرة موجزة عن هذه الاتفاقية.

لقد قدّمت المملكة تقريرها الأول والثاني وناقشتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري والتدابير التي اتخذتها المملكة.

لكن الأسوأ من ملاحظات اللجنة تقرير الظل الذي كتبه مجموعة من النساء السعوديات وقدّمته للجنة المعنية.

والإستراتيجية الثالثة: تكثيف الطرح التغريبي بصورته الجليّة أحياناً وبالتدثر ببعض أدلة الشرع أحياناً أخرى. لقد أصبح من المعتاد بعد سنوات من الطرح أن تقرأ الدعوة إلى قراءة النص الشرعي قراءةً جديدةً. وأن نجدد في فهمنا لمقاصد الشريعة،

وأن نفهم ظروف وملابسات عصرنا التي تقتضي منا أحكاماً جديدة وضوابط جديدة، لم يعد خافياً أن تسمع الطرح وبقوة لقاعدة المصالح المرسلة ومقاصد الشريعة، والتشجيع في الوقت ذاته على قاعدة سد الذرائع .

كما أن هناك استثماراً كبيراً للموضوع المختلف فيه من أحكام الشريعة وأصبح يوظف هذا بشكل سافر، فوجه المرأة مختلف فيه، وولاية المرأة القضاء مختلف فيه، والولاية في النكاح مختلف فيه، والسفر بدون محرم مختلف فيه، والولاية السياسية مختلف فيها وهكذا دواليك، ولسنا ننكر وجود الخلاف في هذه المسائل بل أكثر منها ولكن التوظيف السيئ الذي يلقي في روع المتلقي الشك والريب من كثرة هذه الاختلافات أو يفتح شهيته للتقليل بين هذه الأقوال دونما رادع من فقه أو تقوى .

إن بعض الكُتّاب ينفي عن نفسه أهليته للفتوى النظر في الأسطر الأولى من مقاله ولكن الأسطر الأخرى كلها أحكام وفتوى .

الاستراتيجية الرابعة: إيجاد الأزمة أو استغلالها. لقد أنتج لنا التعليم عشرات الآلاف من الخريجات سنوياً وضاحت سوق العمل على أن تستوعبهن وذلك يشكل أزمة حادة في المجتمع دفعت بعض أبنائه أن يتنازلوا عن ثوابت كانوا يراعونها حق رعايتها. لقد تنادت أصوات كثيرة إلى مراجعة هذه السياسة

لإنتاج هذه الأعداد من خريجات لا يجدن عملاً فيشكلن ضغطاً رهيباً على المجتمع في إيجاد قنوات العمل .

هناك جمود غير مبرر في قوانين العمل وكأن الظاهرة لا تعني هؤلاء من قريب ولا بعيد، وهناك كسل غير مبرر أيضاً في صياغة مناهج التعليم بما يتناسب مع المرأة .

في ضوء هذا وذاك أصبحت هذه المشكلة مورداً خصباً يستغله من يريدون أن يزجوا بالمرأة في كل عمل ناسبها أو لم يناسبها وربما قيل في تسويق ذلك إنه ضمن ضوابط الشريعة . لقد حضرت ندوة في جامعة الملك سعود في عام ١٣٩٨هـ تقريباً وكان هناك حديث دائر بين الحاضرين في اقتحام المرأة مجالات عملية لا تناسبها فكان أحد المتحدثين يقول إنها ضريبة التنمية وليس هناك تقدم لا ضريبة له .

لقد عُزِّز في وجدان الناس أن العمل خارج المنزل مطلب في حد ذاته بغض النظر عن عائده المادي فهو إثبات للذات أولاً وأخيراً حتى أصبحنا نرى من تعمل بأجر لا يغطي النفقات الحاصلة بسبب العمل وهنا توظف الإحصاءات والأرقام توظيفاً يشعر بالكارثية ويبعث على الشفقة<sup>(١)</sup> .

---

(١) وفي ظل هذه الحاجة وظف جمع من النساء في أماكن مختلطة أو شبه مختلطة في القطاع الخاص من دون أن يكون هناك أي محاسبة أو مساءلة على هذا النموذج الذي يخالف قانون العمل .

الاستراتيجية الخامسة: التكثيف الإعلامي بكل التجاوزات وإفساح المجال أمام الطرح التغريبي والذي يقارن بين ما يُسمع ويُرى ويُقرأ في وسائلنا الإعلامية يدرك أن هناك ركضاً سريعاً لإحداث التغيير وزيادة وتيرته بشكل كبير مع تجاوز كل القرارات والتعاميم والسياسة الإعلامية والفتاوى الشرعية، فلم يعد خافياً أن الإعلام يمثل تهديداً لمرتكزات هذا المجتمع يدرك هذا صاحب القرار ويدركه الرجل البسيط، فنحن أمام مقالات تضرب في الصميم وتعتدي على ثوابت الشريعة وتزين العدوان على الأخلاق وتبرز النماذج المستغربة وتحتفي بالتجاوزات، وتثرب بدون موارد على سياسة الاحتشام والضبط الأخلاقي.

ولعلي أقرأ هذا النموذج الذي تستغرب أن تقرأه وأنت في هذا المكان من بلاد الحرمين.

### التيار المحافظ تنظيراً وتطبيقاً:

كان الذي مرّ وصف لما يمارسه تيار التغريب في المجتمع ويقابله في الجانب الآخر التيار المحافظ وإن كان لي تحفظ على هذه التسمية لأنه في الحقيقة ليس تياراً في المجتمع بل هو المجتمع ذاته حيث إن المجتمع – ولله الحمد – مجتمع مسلم قائم على الشريعة ويتحاكم على أوامر الشرع في الجملة ولو على مستوى التنظير على أقل تقدير.

لقد كانت الطروحات الفكرية وكذا الممارسات العلمية

استفزازاً لمشاعر التيار الأصيل فجوبهت تلك الممارسات بردة فعل قوية منذ بداية خروج هذه الأفكار والممارسات وسجلت الردود وكتبت المؤلفات بدءاً من «لا يا فتاة الحجاز» للشيخ محمد بن أحمد باشميل . و«مكانك تحمدي» لأحمد محمد جمالي، إلى «صيانة العفاف» للشيخ بكر أبو زيد. كما كانت هناك جهود أكاديمية في رسائل علمية من أمثال رسالة الدكتور فؤاد العبد الكريم «المرأة في المؤتمرات الدولية» .

وحصل في هذا المسار بعض البحوث التأصيلية على جوائز تقديرية مثل بحث «حقوق المرأة في السنة النبوية» للدكتورة نوال العيد الذي حاز على جائزة الأمير نايف بن عبد العزيز العالمية للسنة النبوية والدراسات الإسلامية عام ١٤٢٧ هـ .

إلى غير ذلك من البحوث والدراسات التي أتمنى أن تكون هناك قائمة ببيوجرافية بها يطلع الباحثون على الجهود السابقة ويواصلون المسيرة، وبهذه المناسبة يسرني الإشادة بمشروع الكتب العالمية الذي تنجزه دار غيناء للنشر حيث تناولت موضوع المرأة في إصدارين من إصداراتها الأولى بشكل مستقل في الإصدار المسمى «المرأة في السعودية رؤى عالمية» وكتب فيه جملة من النساء من السعودية وخارجها، والإصدار الثاني تم تناول موضوع المرأة في أحد محاوره وهو الإصدار المسمى «خطاب إلى الغرب» .

ومع كل التقدير لهذه الجهود المباركة إلا أنها تبقى دون

مستوى الطموح في انجاز مشروع تفصيلي لقضية هامة في مثل حجم قضية المرأة، فالطرح التأصيلي مهم، بل ومهم جداً في تثبيت الأصول وتعزيز القناعات في المنهج الحق في التعامل مع المرأة. ولكن تبقى الحاجة ماسة جداً لتناول القضايا بتفصيل يبعد اللبس ويساعد على الحل ويمكن لمشروع الوطن الأصيل في المحافظة على المرأة مع تفعيل دورها في المجتمع.

وقد تم تناول موضوع المرأة في جولتين من جولات الحوار الوطني، الأولى في عام ١٤٢٥هـ في المدينة النبوية. والثانية في ١٤٢٩هـ بالتصميم وتوصيات اللقاء تكشف مدى الحاجة الشديدة إلى انجاز التفاصيل والتجاوز عن مسألة التعميم والتأصيل.

هناك جهود عملية جيدة للتيار المحافظ – إن جاز التعبير – في مجال العمل الدعوي والتربوي وهو عمل ينتشر ويتسع بل ويتطور وإن كان على بطء ولكنه أيضاً يحتاج إلى ترقية وتحسين حيث إنه كثيراً ما تكون برامج للمراحل العمرية الصغيرة جداً والكبيرة وهناك ضعف بين في انخراط المراحل الوسطى لعمر الفتاة في مثل هذه البرامج بقوة وفعالية.

هناك جهود ولقاءات وندوات وورش عمل لإيجاد الكوادر الجيدة من الوسط النسائي التي ينبغي أن يعول عليها في القدر الأكبر من موضوع المرأة خصوصاً أن الكوادر العليمة تتوفر بشكل كبير وهي قادرة على اكتساب الخبرة وبسرعة فائقة.



لتيار المحافظة جهد مشكور في الاحتساب على مظاهر  
التغريب والصلة بأصحاب القرار وتقديم الطلبات والخطابات  
واستنهاض همم أصحاب القرار في الدفاع عن المرأة .

ولكن قد ينقص هذا الجهد عدم تقديم مشروع متكامل  
يتعلق بانجاز الإصلاح في هذا السبيل، وقد يعتذر عن ذلك بأن  
مشروعاً مثل هذا يحتاج إلى جهود جبارة وأموال طائلة لا تنهض  
بها إلا الدولة، ومن هنا تكررت الدعوة إلى إنجاز شيء على  
مستوى الوطن يتناول هذا الهم ويرسم سبيل الخروج من المأزق  
إن صح إن هناك مأزقاً .

وإذا كان الأمر كما ذكرت على مستوى التنظير فإن مستوى  
التنفيذ للرؤى والطروحات لا يزال دون المستوى المطلوب .

فليس هناك مراكز بحوث متخصصة وإن كانت هناك  
بدايات، وليست هناك مبادرات علمية لانجاز عمل نوعي للمرأة  
يرسم نموذجاً لما ندعو إليه وبشكل واضح .

ليس هناك مراكز تدريب تكفي للوصول، أو المقاربة لمثل  
هذا المشروع وإن كانت هناك بدايات متواضعة .

هناك وبشكل مقبول اهتمام بالتوعية الاجتماعية التدريبية في  
حل مشكلات الأسرة وهو مجال واعد وفيه خطوات مباركة في  
أجزاء كثيرة من المملكة نرجو له النجاح والقبول .

## وأخيراً ماذا نريد؟

ولعلي أحتتم هذه الكلمة بجملة من الآمال والتطلعات التي أرجو أن تنال النور ولو بعد حين .

١ - إننا نعيش في المجتمع في صراع وأحياناً في صراخ بقضايا حيوية تتعلق بالمرأة، وهنا تتعدد الأصوات وتتناقض وتغيب الرؤية الصحيحة التي تعتمد في منطلقها على التأسيس الشرعي وتعتمد في ممارستها على رؤية الواقع بصدق من دون تهوين أو تهويل لا يصح والحالة هذه أن يعيش المجتمع نهياً للأصوات المتناقضة، ومن هنا تبدو الحاجة ماسة جداً لتفعيل دور اللجنة العليا لشؤون المرأة والتي تطلع بالنظر والرأي الصحيح في كل ما يتعلق بالمرأة من حيث التعليم والعمل والحقوق، وتشكل من أهل العلم والخبرة والإدارة لتكسب ثقة الناس ويكون قولها فصلاً في موارد النزاع هذه. وما أظن قضية المرأة أهون على الأمة من قضايا دونها بكثير تشكلت لها هيئات وطنية وسارعت الخطى في تنفيذ برامجها.

٢ - يحسن أن يكون هناك مشروع وطني لدراسة قضايا المرأة بغية بحث واقعها وسبيل نهضتها ويرسم لأصحاب القرار ومنهم الهيئة المشار إليها أولاً، الخطوات المقبلة.

٣ - إن حقوق المرأة المهضومة، وكذا الحقوق المزعومة كلها تحتاج إلى من يهتدي لها، الأولى تحصيلاً والثانية دفعاً.

لا شك إن قائمة الحقوق المتعلقة بالمرأة تحتاج إلى من يتناولها بشكل أكثر دقة وعمقاً، ومن حيث بيانها في الشريعة ومن حيث بيان حكم الواقع .

نتطلع إلى أن تكون قائمة الحقوق في منطلقاتها الكبرى من ثقافة العامة ولكن ذلك لا يتيسر إلا بإظهار مدونة للحقوق ذات مستويات متعددة وتخاطب شرائح مختلفة. وليس حسناً أن يعتذر عن ذلك بوجود هذه القائمة في ضمن كتب العلم. فإن أهل العلم ما زالوا يعيدون التأليف والتصنيف مراعين حاجة الناس طلاباً وعامة وإلا لوقفت حركة التأليف عند القرون الأولى، والمجامع الفقهية والكلليات الشرعية والمعاهد العليا من أفضل من ينهض بهذه المهمة .

وقد دونت مدونات في بقاع شتى في المغرب والسودان واليمن وأخيراً اللجنة العالمية للمرأة والطفل، وكل هذه أرضية مناسبة يمكن أن ينطلق من خلالها عمل جديد في المجتمع يستفيد من ذلك الرصيد ويزيد عليه .

ولكن قائمة تلك الحقوق النظرية ينبغي أن تستتبع مؤسسات مجتمعية تتبنى القيام بالدفاع عنها. وانتهاكات الحقوق في حق المرأة كما هي في حق الرجل كثيرة جداً، وأرجو أن يرى مثل هذا العمل النور مع بدأ الخطوات الأولى في هذا السبيل .

١ - إن أفضل وسيلة لدراسة الأوضاع بواقعية وموضوعية إقامة مراكز أبحاث ودراسات متخصصة وذلك أمل ينشده

الجميع خصوصاً مع وجود الكوادر أو إمكانية استجلابها، ولم أحضر ملتقى أو ندوة في مثل هذا الموضوع إلا والجميع يتطلع إلى مثل هذا الأمل، وأرجو أن يكون مركز أبحاثنا لبنة في هذا السبيل ولن يؤدي الدور جميعه مركز واحد بل ولا عشرة.

٢ - لئن كان من الضرورات التصدي لمثل ظاهرة المخدرات أو التضيق أو سوء استعمال السيارات ونحوها فإن من أهم الضرورات توعية المجتمع وتحصينه ضد الطروحات الغربية الأمامية منها وغير الأمامية حتى يعي المجتمع ما في تلك الطروحات والبرامج من الشرور والآثام وبما لا يحول دون الاستفادة من أي جهد بشري لتحسين حياة الناس.

٣ - برامج الأمم المتحدة المتنوعة من ثقافية وسياسية واقتصادية تشكل في جوانب منها أداة هدم للمجتمعات الإسلامية ولذا كان لزاماً على أهل الفكر والرأي أن يظهرها ما فيها من سلبيات تساق إليها المجتمعات من خلال ثلة قليلة تجر وراءها مجتمعات بأكملها.

٤ - نتطلع إلى أن يكون لرجال الأعمال دوراً رائداً في حل مشكلة العمل بالنسبة للمرأة بمنهجية تجمع بين الاستجابة لحاجة المجتمع المتجددة والمتنوعة مع البعد عن التجاوزات الشرعية.

٥ - وأخيراً فإن الأجهزة العامة في المجتمعات ملك للمجتمع لا يصح بحال أن تسعى إلى تفويضه أو تشويبه فكل جهاز في المجتمع يجب أن ينطلق من ثوابت المجتمع الذي يخدمه ولا يجوز بحال من الأحوال أن يسيّر هذا الجهاز المجتمعي فكر يتناقض مع أصول المجتمع أو يتجاهلها مع أقل تقدير، وأعتقد أن وزارة الإعلام من أول من يطالب بهذا الأمر بعد أن قطعت شوطاً كبيراً في تجاهل السياسة الإعلامية للبلد وفتاوى أهل العلم. وتجاهلت ما تُقدّم عليه من سَوَق المجتمع إلى صراعات وتناقضات لا يحصدها إلا الشائئون لهذا المجتمع الكارهون لاستقراره.

## المدخلات والأسئلة

■ تعقيب: الدكتور عبد العزيز العمري

جزاك الله شيخنا الكريم على هذه الاضاءات المباركة .

لا شك أن هناك أفكاراً مختلفة وآراء جادة، فما هذه الندوة في هذه الليلة إلا دعوة للتفكير الجاد في هذا الموضوع، خصوصاً إننا في عصر اختلف، وكما ذكر فضيلة الشيخ قبل قليل هناك ضغوط خارجية كثيرة وشديدة على الجهات المسؤولة وعلى المجتمع عموماً، وأخطرها ما يتعلق بقضايا القوانين ومحاولة استخدام الآلة الدولية من أمثال منظمة الأمم المتحدة وغيرها لفرض بعض القوانين والتشريعات على كثير من البلدان، مع أن هذه القوانين أو هذه المنظمات لم ولن تنجح في إحداث أي تغييرات قانونية أو تشريعية داخل الدول الكبرى، بل إنه كما نعلم جميعاً منظمة الأمم المتحدة الموجودة داخل الولايات المتحدة تشكي من عدم تسديد الولايات المتحدة للرسوم الخاصة بها في الميزانية، وكل مصروفاتها في الغالب هناك داخل ذلك البلد.

ومع ذلك فإن المنظمات الدولية تحاول أن تضغط علينا، وعلينا أن ندرك هذا الوضع في كل ما يطرح مع تحفظ المملكة -

ولله الحمد - على الأقل قانونياً في كل ما توقع عليه من اتفاقيات حيث تشرط أن لا يكون مخالفاً للتشريعات أو الشريعة الإسلامية، ومن ذلك ما جاء في مؤتمر الإسكان في الصين وفي غيرها، ينبغي أن ندرك هذا الأمر وأن نكون عوناً لوقوف هذه الهجمات وهذه الضغوط التي نتعرض لها لمحاولة هذه التغييرات .



صور مختارة من الندوة



# أكدوا الحاجة إلى استراتيجية وطنية متكاملة تغطي دور المرأة السعودية في المجتمع

## باحثون يناقشون قضية المرأة بين المفهوم الإسلامي ومعايير المنظمات الدولية



أكدت مجموعة من الباحثين السعوديين في ورقة بحثية حديثة، الحاجة إلى استراتيجية وطنية متكاملة تغطي دور المرأة السعودية في المجتمع، وذلك في ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر «المرأة في المجتمع السعودي» الذي نظمته جامعة الملك سعود في الرياض، بحضور عدد من الباحثين والأكاديميين.

وقد تناولت الورقة البحثية دور المرأة في المجتمع السعودي من منظور إسلامي، وفي ضوء المعايير الدولية، مع التركيز على التحديات التي تواجهها المرأة في مختلف المجالات، مثل التعليم، والعمل، والصحة، والتمثيل السياسي، وغيرها.

وأشار الباحثون إلى أن دور المرأة في المجتمع السعودي قد شهد تحسناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، خاصة في مجال التعليم، حيث أصبحت المرأة تتفوق على الرجل في العديد من التخصصات العلمية والأكاديمية.

ومع ذلك، فإنهم أكدوا على الحاجة إلى مزيد من الجهود لتحقيق التكامل بين المفهوم الإسلامي للمرأة، وبين المعايير الدولية، وذلك من خلال تطوير استراتيجية وطنية متكاملة، تأخذ في الاعتبار الخصائص الثقافية والدينية للمجتمع السعودي، مع الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية.

وأوصوا بتعزيز دور المرأة في العمل، وتوفير فرص عمل مناسبة، وتحسين بيئة العمل، وذلك من خلال تطوير التشريعات، وتوفير التدريب، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما أكدوا على أهمية تعزيز دور المرأة في المجتمع المدني، وذلك من خلال تشجيعها على المشاركة في العمل التطوعي، والمبادرات المجتمعية، وذلك من خلال توفير الدعم، وتوفير الفرص، وتوفير التدريب.

وأخيراً، أكدوا على أهمية تعزيز دور المرأة في السياسة، وذلك من خلال توفير الفرص، وتوفير التدريب، وتوفير الدعم، وذلك من خلال تطوير التشريعات، وتوفير الفرص، وتوفير التدريب.

وأشاروا إلى أن دور المرأة في المجتمع السعودي قد شهد تحسناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، خاصة في مجال التعليم، حيث أصبحت المرأة تتفوق على الرجل في العديد من التخصصات العلمية والأكاديمية.

ومع ذلك، فإنهم أكدوا على الحاجة إلى مزيد من الجهود لتحقيق التكامل بين المفهوم الإسلامي للمرأة، وبين المعايير الدولية، وذلك من خلال تطوير استراتيجية وطنية متكاملة، تأخذ في الاعتبار الخصائص الثقافية والدينية للمجتمع السعودي، مع الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية.

وأوصوا بتعزيز دور المرأة في العمل، وتوفير فرص عمل مناسبة، وتحسين بيئة العمل، وذلك من خلال تطوير التشريعات، وتوفير التدريب، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما أكدوا على أهمية تعزيز دور المرأة في المجتمع المدني، وذلك من خلال تشجيعها على المشاركة في العمل التطوعي، والمبادرات المجتمعية، وذلك من خلال توفير الدعم، وتوفير الفرص، وتوفير التدريب.

وأخيراً، أكدوا على أهمية تعزيز دور المرأة في السياسة، وذلك من خلال توفير الفرص، وتوفير التدريب، وتوفير الدعم، وذلك من خلال تطوير التشريعات، وتوفير الفرص، وتوفير التدريب.

### نماذج من التغطية الإعلامية للندوة

جريدة الوطن، الجمعة ٢٥/٠٥/١٤٢٩هـ، العدد: ٢٨٠٠

شهد الخبر  
١٤٢٩هـ / ٠٥ / ٢٥  
العدد: ٢٨٠٠

### في المنتدى السعودي: استراتيجيات لتفعيل دور المرأة في المجتمع

## محاولات التفرغ تستهدف في الأساس المرأة المسلمة في عقيدتها وحماتها وبعثتها

أكدت مجموعة من الباحثين السعوديين في ورقة بحثية حديثة، الحاجة إلى استراتيجية وطنية متكاملة تغطي دور المرأة السعودية في المجتمع، وذلك في ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر «المرأة في المجتمع السعودي» الذي نظمته جامعة الملك سعود في الرياض، بحضور عدد من الباحثين والأكاديميين.

وقد تناولت الورقة البحثية دور المرأة في المجتمع السعودي من منظور إسلامي، وفي ضوء المعايير الدولية، مع التركيز على التحديات التي تواجهها المرأة في مختلف المجالات، مثل التعليم، والعمل، والصحة، والتمثيل السياسي، وغيرها.

وأشار الباحثون إلى أن دور المرأة في المجتمع السعودي قد شهد تحسناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، خاصة في مجال التعليم، حيث أصبحت المرأة تتفوق على الرجل في العديد من التخصصات العلمية والأكاديمية.

ومع ذلك، فإنهم أكدوا على الحاجة إلى مزيد من الجهود لتحقيق التكامل بين المفهوم الإسلامي للمرأة، وبين المعايير الدولية، وذلك من خلال تطوير استراتيجية وطنية متكاملة، تأخذ في الاعتبار الخصائص الثقافية والدينية للمجتمع السعودي، مع الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية.

وأوصوا بتعزيز دور المرأة في العمل، وتوفير فرص عمل مناسبة، وتحسين بيئة العمل، وذلك من خلال تطوير التشريعات، وتوفير التدريب، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما أكدوا على أهمية تعزيز دور المرأة في المجتمع المدني، وذلك من خلال تشجيعها على المشاركة في العمل التطوعي، والمبادرات المجتمعية، وذلك من خلال توفير الدعم، وتوفير الفرص، وتوفير التدريب.

وأخيراً، أكدوا على أهمية تعزيز دور المرأة في السياسة، وذلك من خلال توفير الفرص، وتوفير التدريب، وتوفير الدعم، وذلك من خلال تطوير التشريعات، وتوفير الفرص، وتوفير التدريب.

شهد الخبر  
١٤٢٩هـ / ٠٥ / ٢٥  
العدد: ٢٨٠٠

### في المنتدى السعودي: استراتيجيات لتفعيل دور المرأة في المجتمع

## «المرأة» قضية كونية عالمية لا يسم أي متطرف تجاهها

أكدت مجموعة من الباحثين السعوديين في ورقة بحثية حديثة، الحاجة إلى استراتيجية وطنية متكاملة تغطي دور المرأة السعودية في المجتمع، وذلك في ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر «المرأة في المجتمع السعودي» الذي نظمته جامعة الملك سعود في الرياض، بحضور عدد من الباحثين والأكاديميين.

وقد تناولت الورقة البحثية دور المرأة في المجتمع السعودي من منظور إسلامي، وفي ضوء المعايير الدولية، مع التركيز على التحديات التي تواجهها المرأة في مختلف المجالات، مثل التعليم، والعمل، والصحة، والتمثيل السياسي، وغيرها.

وأشار الباحثون إلى أن دور المرأة في المجتمع السعودي قد شهد تحسناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، خاصة في مجال التعليم، حيث أصبحت المرأة تتفوق على الرجل في العديد من التخصصات العلمية والأكاديمية.

ومع ذلك، فإنهم أكدوا على الحاجة إلى مزيد من الجهود لتحقيق التكامل بين المفهوم الإسلامي للمرأة، وبين المعايير الدولية، وذلك من خلال تطوير استراتيجية وطنية متكاملة، تأخذ في الاعتبار الخصائص الثقافية والدينية للمجتمع السعودي، مع الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية.

وأوصوا بتعزيز دور المرأة في العمل، وتوفير فرص عمل مناسبة، وتحسين بيئة العمل، وذلك من خلال تطوير التشريعات، وتوفير التدريب، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما أكدوا على أهمية تعزيز دور المرأة في المجتمع المدني، وذلك من خلال تشجيعها على المشاركة في العمل التطوعي، والمبادرات المجتمعية، وذلك من خلال توفير الدعم، وتوفير الفرص، وتوفير التدريب.

وأخيراً، أكدوا على أهمية تعزيز دور المرأة في السياسة، وذلك من خلال توفير الفرص، وتوفير التدريب، وتوفير الدعم، وذلك من خلال تطوير التشريعات، وتوفير الفرص، وتوفير التدريب.